كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1945 - 1968

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1945-1968

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: مجلس انشاء مجلس الاعمار

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية Council for the establishment of the reconstruction council

مجلس انشاء مجلس الاعمار

لم يعرف العراق النجاح في مجال الاعمار والبناء بالشكل الصحيح منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ألا في مدة مجلس الأعمار وهي المدة الممتدة ما بين الأعوام ١٩٥٠–١٩٥٨ اذ كان العراق قبل تلك المدة يعتمد على البرامج الحكومية ومناهج الوزارات في اتباع السياسات الاقتصادية (الصناعية – العمرانية) ونتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي كان يعيشها العراق بسبب التبدل الدائم للوزارات وعدم قدرة الوزير المختص بالعمل على دراسة وتنفيذ المشاريع، اذ سرعان ما كانت تسقط الوزارة وتشكل اخرى اضافة الى ذلك انه اغلب الوزراء في العهد الملكي كانوا من غير الاختصاص فضلا عن قلة الموارد التي تحصل عليها خزينة الدولة من واردات النفط المصدر بسبب احتكار الشركات الأجنبية للنفط وعدم وجود موارد اخرى في تلك المدة لذلك فأن مجموع النفقات الاجمالية المصروفة في مجال الاعمار والبناء منذ عام ١٩٣٢ ولغاية عام ١٩٥٠ بلغ 16 مليون دينار عراقي وهذا يوضح مدى ضعف التنمية في العراق خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وتداعياتها في السنوات التالية جرت محاولات حكومية حثيثة لإصلاح الأوضاع من خلال اتباع سياسة عمرانية واقتصادية جديدة اعتمدت المركزية في التخطيط والتنفيذ. خاصة مع تحسن ايرادات العراق النفطية عام ١٩٥٢ اذ زادت واردات العراق من تصدير النفط من 13 ملايين دينار عراقي عام 1949 إلى 50 مليون دينار عراقي عام 1953 وجاءت تلك الزيادة بعد عقد حكومة نوري السعيد الحادي عشر اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات

الأجنبية العاملة في نفط العراق عام 1951 وبذلك اصبح بالإمكان البدء بمشاريع الأعمار والبناء وتفعيل عمل مجلس الأعمار الذي تاسس بموجب القرار رقم 7 لعام 1950 الصادر في ٢٥ نيسان من ذلك العام وتعديلاته في السنوات اللاحقة.

ونتيجة لذلك اسست الحكومة العراقية مجلس الأعمار بناء على اقتراح البنك الدولي للأعمار والتطوير وكان يتألف من ثمانية أعضاء أحدهم رئيس الوزراء والآخر بيت المالية والستة الباقين أعضاء متفرغين يعينون لمدة خمس سنوات من قبل مجلس الوزراء على أن يكون احدهم نائبا للرئيس والاخر سكرتيرا عاما للمجلس وقد نص القانون ايضا على أن يكون ثلاثة من الاعضاء المتفرغين من المتخصصين شؤون الاقتصادية والمالية.

وقد تم وضع قانون خاص في مجلس الأعمار وكان من ضمن نصوصه أن يتمتع المجلس باستقلال تام من النواحي المالية والادارية وله صلاحيات واسعة للقيام بأعماله وكانت علاقته بالسلطة التنفيذية تتحدد عن طريق رئيس الوزراء ووزير المالية باعتبارهما عضوين في المجلس، ولم يكن لمجلس الوزراء ألا سلطة محدودة جدا تجعله عاجزا عن ممارسة أي دور فعال و مباشر للتأثير على سياسة مجلس الأعمار اذ تقرر في عام 1953 وضع قانون جديد لمجلس الاعمار يحل محل القانون رقم ٢٣ العام ١٩٥٠ وكان ذلك في عهد وزارة جميل المدفعي.

استجابت لذلك تشكلت لجنة وزارية في السادس عشر من شباط عدم ١٩٥٣ ضمت كل من وزير الدفاع والمالية والمواصلات والاشغال والاقتصاد من اجل اعادة النظر في القانون الأول لمجلس الأعمار، وبعد اجتماعات عديدة لمحت اللجنة لصياغة قانون جديد لمجلس الأعمار ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ من نيسان من ذلك العام ثم اقره البرلمان فاصبح القانون رقم ٢٧ لعام١٩٥٠ والذي أنشأت بموجبه وزارة الاعمار والتي أصبحت العضو التاسع في المجلس وممثلة في مجلس الوزراء واصبحت هذه الوزارة البديل الفعلي لسكرتارية المجلس.

تألف المجلس من عدة أقسام إدارية وأربع هيئات فنية ضمت المهندسين الاستشاريين والفنيين المتخصصين واختصت بتنفيذ المهام التي انشا من اجلها مجلس الأعمار.

هذه الهيئات هي: الهيأة الفنية الأولى وتختص بشؤون الري والبزل وخزن المياه وتختص الهيأة الفنية الثانية بأنشاء وتوسيع طرق المواصلات والجسور وأبنية المؤسسات العامة ودور السكن لذوي الدخل المحدود والهيأة الفنية الثالثة تختص بانشاء المشاريع الكهربائية والصناعية والتعدين والهيأة الفنية الرابعة تختص بأنشاء المشاريع الزراعية والغابات.

اما وظائف مجلس الأعمار فقد عهد للمجلس عند تأسيسه، مهمة وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية ومالية عامة هدفها تنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة سكانه كذلك عهد اليه القيام بمنح الموارد العراق الاقتصادية من النواحي المالية والفنية والبشرية كي يستند اليها في وضع وتنفيذ تلك الخطط والبرامج.

وعلى الرغم من أن القانون أعطى المجلس صلاحيات واسعة أذ عده مسؤولا عن السياسة الاقتصادية للدولة بشكل عام ألا أن أهم فروع هذه السياسة المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية وموازنة النقد الاجنبي كانت خارج أختصاصه فضلا عن عدم تحكمه باستثمارات القطاع الخاص وأن كل ما يعمله المجلس هو أن يقوم تنفيذ مشاريعه ويباشر مهامه عن طريق استخدام العوائد المخصصة له والتي تتألف من عوائد الحكومة من النفط ومن حصيلة القروض الداخلية والخارجية فضلا عن مبالغ أخرى يخصصها له مجلس النواب، وعلى الرغم من تقليص الصلاحيات الممنوحة للمجلس التي تقلصت عند تأسيس وزارة الاعمار الا انه بقي محتفظا بحقه في الاعتراض على البرامج أو الخطط الاقتصادية أو الكيفية التي بموجبها توزع تخصصات الاستثمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني.

بدأ التغير المفاجئ في سياسة الدولة الإنمائية في أعقاب زيادة عائداتها من تصدير النفط في عام ١٩٥٠ ولذا تم توجيه جزء كبير من تلك العائدات نحو الاستثمار في المشاريع الإنمائية وبعد أن تقرر انشاء مجلس الأعمار وانطبق به مهمة الاشراف على الانفاق الاستثماري الحكومي وانشاء خطة اقتصادية ومالية عامة لأنماء موارد العراق ولرفع مستوى المعيشة لسكانه ومن أجل تحقيق هذه الأغراض وضعت الدولة تحت تصرف المجلس جميع عائدتها من النفط، وهكذا يمكن القول أن عام 1950 يمثل نقطة تحول في السياسة الإنمائية للبلاد نحو الانماء والتقدم ومما تجدر الاشارة الية أن العراق كان من ضمن الدول التي شملت بمشروع اعمار دول البحر المتوسط الذي اطلق عام 1957 من قبل منظمة الغذاء والزراعة التابعة الى هياة الامم المتحدة اذ اضطلعت لجنة من خبراء هذه المنتظمة بأعداد كتاب (سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق) كأحد الدول الداخلة في المشروع المذكور وكان توماس بالوك وهو استاذ الاقتصاد بكلية باليول في جامعة أكسفورد المسؤول عن أعداد ذلك التقرير في العراق وكان محمد سلمان حسن مساعدا له وكاد أن يقوم شخصان بزيارة العراق للتعرف على أوضاعه قبل كتابة ذلك التقرير لكن الحكومة العراقية رفضت دخولهما الى العراق.

على الرغم من ذلك استطاع محمد سلمان حسن وتوماس بالوك من انجاز مهمتهما بنجاح واعداد تقرير تضمن (٣٠٣) فقرة وعشرة فصول وثلاثين جدولا أحصائيا احتوى على معلومات اقتصادية واحصائية عدت كأساس لرسم سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى انماء مرافق البلد الاقتصادية ورفع مستواه المعاشي والاقتصادي والاجتماعي، ودعا الكتاب إلى الإصلاح الزراعي والتقدم الصناعي والحماية في السياسة التجارية ودرس قبل كل شيء مضمون الاقتصاد الخاضع للنفط ويرسم الطريق نحو اقتصاد متوازن يطور كل مرافق الثروة الوطنية ويكون اقتصاد مستقل غير خاضع للنفط بل يكون متعدد الجوانب.